

عربيات دوليات

تونس: تفريق تظاهرات

فُرقت قوات الأمن التونسية، أول من أمس، عبر استخدام الغاز المسيل للدموع والهرات حشداً من المحتجين في العاصمة يطالبون بتطهير جهاز القضاء واستقالة الحكومة لتباطئها في ملاحقة فلول النظام السابق. وذلك في الوقت الذي تجمع الآلاف لتنظيم احتجاجات في بلدات ومدن أخرى في أكبر إظهار للغضب الشعبي منذ شهرين في تونس. وحاول عدة مئات من المحتجين التجمع أمام مقر وزارة الداخلية في شارع الحبيب بورقيبة بوسط



العاصمة، لكن الشرطة تصدّت لهم وألقت عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع وضربت بعضهم بالهراوات. وردّ المتظاهرون «الرئيس المخلوع زين العابدين» بن علي (الصورة) في السعودية والعصابة هي هي».

(رويترز)

المغرب: انتخابات في 25 و2

أعلنت المملكة المغربية، أمس، إجراء انتخابات برلمانية في 25 تشرين الثاني، أي قبل عشرة أشهر من موعدهما، وذلك في إطار سعيها الحثيث إلى تبني إصلاحات دستورية لمنع أي انتفاضة تستلهم ما بات يعرف باسم الربيع العربي. وقالت وزارة الداخلية في بيان: «بعد سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية حول مشاريع النصوص الانتخابية والإعداد لمختلف الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، يعلن وزير الداخلية أن تاريخ الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب هو يوم الجمعة 25 تشرين الثاني 2011».

(رويترز)

المخزون الغذائي في الصومال ينفد

حدّرت منظمة التعاون الإسلامي من قرب نفاذ المخزون الغذائي في الصومال، الذي يتعرّض لكارثة إنسانية بسبب المجاعة وموجة جفاف هي الأسوأ منذ 60 عاماً. وكشفت جولات ميدانية أجراها فريق مكتب المنظمة في مقديشو، عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الأسبوعين الماضيين بنحو 45 في المئة، بسبب لجوء معظم منظمات الإغاثة إلى شراء السلع الغذائية، بحسب مراقبين. لذلك، وجهت المنظمة نداءً عاجلاً إلى منظمات الإغاثة حتتها على وقف شراء السلع الغذائية من السوق المحلية والاعتماد على الاستيراد للمحافظة على وجود السلع في السوق المحلية واستقرار أسعارها.

(يو بي آي)

اليمن: معارك بالجملة صالح يتمسك بالعودة

قليلة طرحت شعارات ثورة الشباب، من أصحاب المصالح الضيقة وعديمي التفكير». وأضاف أنها «قلة قليلة من مخلفات الماركسية، ومجموعة طالبان، ومخلفات الإمام من الحوثيين وحزب الحق». ونأتي تصريحات صالح وسط عودة الحديث عن تعديلات جديدة على المبادرة الخليجية، تنص على تقسيم المرحلة الانتقالية إلى فترتين زمنيتين، في الأولى التي تنتهي بنهاية العام الجاري ينتخب نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيساً لليمن بالتوافق بين حزب «المؤتمر الشعبي» الحاكم وتكتل «اللقاء المشترك» المعارض، ثم يتبع ذلك فترة انتقالية تستمر عامين يتم خلالها تعديل الدستور والقوانين وتغيير طبيعة نظام للحكم وصولاً إلى انتخابات برلمانية جديدة.

ووفقاً للمصادر فإن هذه الاقتراحات اصطدمت برفض الرئيس اليمني،



الحزب الحاكم يتهم حميد الأحمر بتدبير محاولة اغتيال صالح والزندانى باستقدام «إرهابيين»



جدد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالعودة إلى اليمن ودعوته خصومه إلى الوصول للسلطة عبر الانتخابات في وقت تحول فيه اليمن إلى ساحة للمعارك الممتدة من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، ليبقى الخاسر الأكبر منها المدنيون

الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح جدد تمسكه بصناديق الاقتراع سيلاً لنقل السلطة، مؤكداً في الوقت نفسه أنه سيعود إلى صنعاء «قريباً»، ومهاجماً معارضيه الذين من المتوقع أن يعقدوا اليوم اجتماعاً تأسيسياً للجمعية الوطنية لقوى الثورة السلمية، تمهيداً لاختيار مجلس وطني تمثل فيه كافة تكوينات قوى التغيير والثورة الشعبية السلمية.

وشدد صالح في كلمة مسجلة بثها التلفزيون اليمني الرسمي أذيعت خلال مؤتمر للقبائل اليمنية الموالية له أمس على حتمية عودته إلى اليمن قائلاً «إلى اللقاء في العاصمة صنعاء قريباً»، مبدياً في الوقت نفسه استعداده لنقل سلطاته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، ومشترباً على خصومه الامتثال للدستور والنظام والقانون في بسط الأمن والاستقرار في اليمن.

ومن هذا المنطلق، جدد صالح دعوته «الأطراف السياسية إلى الوصول للسلطة عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع وليس عبر الانقلابات»، مضيفاً أن «ما يسمى مشروع ثورة الشباب سرقة الانتهازيون وقطاع الطرق، وأن الوصول إلى السلطة يكون عبر الانتخابات وليس الانقلابات». وقال «نعرف الذين يحملون قبعتين واحدة مع النظام وأخرى ضده، وهذا الأمر ليس بجديد، فقد تكالبت قوى خارجية منذ ستينيات القرن الماضي وكانت تدفع لكل القوى السياسية حتى يظل اليمن في طور التخلف، ومن تلك الدول روسيا ومصر وبعض الدول العربية».

كذلك وصف المعارضة بأنها «قوة

نوار لبيبون يقبضون على قناص موال للقذافي في الزاوية (مارك هوفر - اف ب)



مقاتلين للمعارضة في غريان، لكنه أصر على أن القوات الحكومية لا تزال تسيطر على البلدة.

إلى ذلك، نقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن مسؤولين في شركة النفط الدولية التابعة لمؤسسة النفط التركية، أن سفينة محملة بكمية ثانية من الوقود تقدر بـ14 ألف طن وصلت إلى ميناء بنغازي، وذلك بموجب اتفاق توصلت إليه مع المجلس الانتقالي.

(أ ف ب، رويترز، يو بي آي)

ما قل ودل

هجوم على لجنة التقصي في البحرين

نهاية حزيران بالتحقيق في حملة قمع الاحتجاجات. من جهة ثانية، انتقدت الحكومة قرار جمعية «الوفاق» المعارضة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التكميلية المرتقبة في 24 أيلول المقبل. وقال وزير العدل الشيخ خالد آل خليفة في بيان إن الديمقراطية المستقرة رهن بانتخابات قوية، غير أنه لكي تصبح العملية الديمقراطية فعالة يحتاج الناخبون إلى أن يكون بمقدورهم انتخاب أفراد يعبرون عن مخاوفهم للحكومة نيابة عنهم، وأضاف أن «وجود ديموقراطية أقوى في البحرين أمر وشيك، لكن لا بد من مشاركة كل الآراء ووجهات النظر في العملية السياسية». وانسحب أعضاء كتلة «الوفاق» الـ18 في البرلمان عندما سُحقت الاحتجاجات الأخيرة.

(أ ف ب، رويترز)

استغلق «إلى أجل غير مسمى» مكتبها الذي هاجمه أول من أمس «مئات الأشخاص» الذين أثاروا تحقيقاتها غضبهم. وهدد بعض هؤلاء المحتجين «شفهياً ومادياً موظفي» اللجنة، بحسب البيان الذي تحدثت عن «إهانات وتهديدات». وأضاف أن «بعض الأفراد انهالوا بالسباب على العاملين ووضعوا رسائل تهديد على جدران المكتب وأرسلوا تهديدات عبر الهواتف المحمولة وعبر البريد الإلكتروني ودفعوا أحد العاملين وبصقوا عليه». لكن اللجنة قالت إنها ستواصل تلقي الشكاوى عبر البريد الإلكتروني، وذلك حرصاً على «سلامة الأشخاص الذين يعملون في المكتب». وكُلِّفت اللجنة المستقلة، التي تتألف من خمسة من رجال القانون المعروفين على المستوى الدولي من الملك حمد بن عيسى آل خليفة في

أعلنت لجنة تقصي الحقائق المستقلة، التي ألفها ملك البحرين برئاسة محمود شريف البسيوني، إغلاق مكاتبها أمام الجمهور في المنامة، وذلك عقب تعرضها لاعتداء من متظاهرين غاضبين مما توصلت إليه في تحقيقاتها بشأن عدم وقوع جرائم بحق الإنسانية خلال انتفاضة 14 فبراير.

وكان رئيس اللجنة قد أكد أن التحقيق «توصل إلى أن حكومة البحرين لم ترتكب جرائم بحق الإنسانية خلال التظاهرات في الأشهر الماضية». وأشاد بتعاون وزير الداخلية، وقال إنه «لم يرصد تعديباً أو استخداماً مفرطاً للقوة».

لكن اللجنة قالت في بيان إنها «لم تتحدث عن نتائج كهذه»، وإنها «لن تتخذ أي قرار بشأن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين قبل انتهاء تحقيقها». وأضافت أنها

قررت محكمة استئناف تونس، أول من أمس، إلزام الوكالة التونسية للإنترنت بإغلاق جميع المواقع الإباحية. وقال المحامي منعم التركي المطالب بحجب هذه المواقع إن «محكمة الاستئناف أكدت حكم المحكمة الابتدائية الذي يلزم الوكالة بحجب كل المواقع ذات الطابع الإباحي». وأضاف: «لقد اعطتنا محكمة الاستئناف الحق، رغم أن محامية الوكالة قدمت أدلة على أن هذه الأخيرة لا تملك الوسائل المادية والفنية لتطبيق هذا الحكم».

(أ ف ب)